



تقرير عن ورشة عمل

خريجي تخصص الاقتصاد: الطموحات والتحديات

المنعقدة يوم الثلاثاء 27 شوال 1442 الموافق 8 يونيو 2021م

(عبر منصة زووم 7-9 مساءً)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مقدمة عامة:

استمراراً لدور جمعية الاقتصاد السعودية في فتح قنوات الحوار الهادفة والبناءة حول القضايا الاقتصادية التي لها علاقة مباشرة بالاقتصاد الوطني وانطلاقاً من توجه المملكة العربية السعودية من خلال برامج تحقيق رؤية المملكة 2030، والتي تسعى لبناء مستقبل واعد لا يعتمد اقتصاده على النفط وحسب، بل تحسين استغلال الموارد الموجودة والتي منها تلك الموارد البشرية ذات القدرات الشابة لدى الخريجين والخريجات في تحقيق طموح الوطن واعمار اقتصاده بالفرص المتوفرة للإبداع. وحرصاً من الجمعية على دعم الخريجين والخريجات، فإن الجمعية رأت وذلك بناءً على اقتراح خلال لقاء سابق مع رؤساء أقسام الاقتصاد في الجامعات السعودية إقامة ورش عمل تركز على دراسة وضع خريجي تخصص الاقتصاد في التوظيف وسوق العمل. حيث تسعى الجمعية لتعزيز مشاركة خريجي الاقتصاد في صنع نجاحات الرؤية، فالتنمية والبناء الاقتصادي والاجتماعي لا يكتمل إلا بمشاركتهم، واستثمار طاقتهم وقدراتهم من خلال الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلهم.

ومن القضايا التي تطرح كثيراً هو موضوع صعوبات التوظيف التي تواجه خريجين وخريجات تخصص الاقتصاد في سوق العمل في المملكة العربية السعودية. ولتشخيص ومناقشة هذا الموضوع تم عقد ورشة عمل في مساء يوم الثلاثاء 27 شوال 1442 الموافق مايو 2021 والتي ستكون الحلقة الأولى في سلسلة قادمة من ورش العمل المخصصة لهذا الموضوع الشائك. ولقد كانت ورشة عمل بعنوان: **”خريجي تخصص الاقتصاد: الطموحات والتحديات“** وذلك في تمام الساعة السابعة من مساء يوم الثلاثاء 27 شوال 1442هـ الموافق 8 يونيو 2021م عبر منصة زوم برئاسة رئيسة مجلس إدارة الجمعية الأستاذة الدكتورة/ نورة بنت عبد الرحمن اليوسف وقد أدار الورشة مشكوراً الأستاذ/ أ. جهاد القاضي (عضو مجلس الإدارة) وذلك بحضور أعضاء مجلس إدارة الجمعية ورؤساء وممثلين أقسام الاقتصاد في الجامعات السعودية وممثلين من الخريجين والخريجات ولفيف من المهتمين والمهتمات بموضوع الورشة.



نبذة عن الورشة:

قامت ورشة العمل على مناقشة وتشخيص وضع خريجين وخريجات تخصص الاقتصاد في مرحلة البكالوريوس بالذات في سوق العمل بالمملكة العربية السعودية وتحديد العوائق والمشكلات التي تواجههم في التوظيف سواءً في القطاع العام وفي القطاع الخاص.

هدف الورشة:

الخروج بمرئيات تساهم في تقديم الحلول المناسبة والتي ترتبط بجهات عديدة ذات علاقة متداخلة، حتى لو تطلب الأمر عقد ورش أخرى لمتابعة هذا الموضوع، يتم على ضوئها تحديد جوانب المشكلة ووضع الحلول لتقديم توصياتها لأصحاب القرار في جهات التوظيف المختلفة في القطاع العام والقطاع الخاص والهيئات الأخرى. ولتحليل ومناقشة هذه المشكلة من عدة زوايا تطلب الأمر قدر الامكان مشاركة عدد من المهتمين والمتخصصين بالموضوع بما في ذلك أعضاء هيئة التدريس بأقسام الاقتصاد في الجامعات السعودية. وهذا التقرير يلخص أبرز ما طرحه المشاركون والمشاركات الكرام وكذلك ممثلين الخريجين والخريجات ومدخلات مهمة من الحضور:

المشاركون الرئيسيون في الورشة:

1. **الدكتور/ محمد القحطاني** (مدير عام قطاع المرصد الوطني للعمل بصندوق تنمية الموارد البشرية "هدف")
2. **أ.د أحمد بن عبيد** (أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك سعود ومتخصص باقتصاديات العمل)
3. **د. أنس الشعلان** (المشرف على مركز الخريجين بجامعة الملك سعود ومستشار نائب وزير التعليم العالي لشؤون الخريجين)
4. **أ.د. عاصم عرب** (رئيس شركة عاصم عرب للاستشارات المهنية)
5. **ممثلين عن الخريجين والخريجات.**

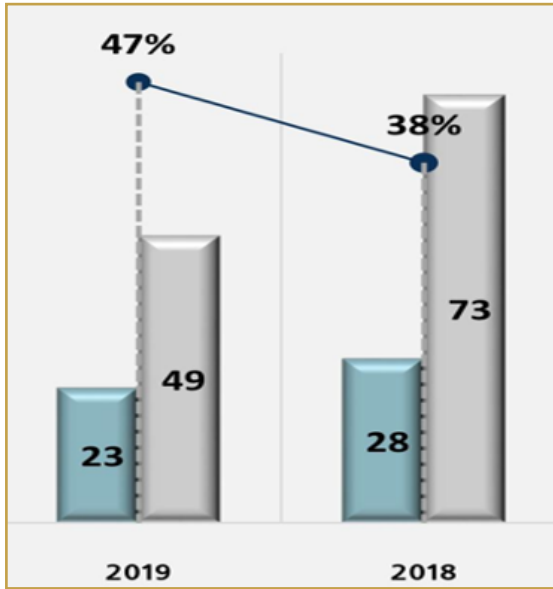


أولاً: مشاركة سعادة د. محمد القحطاني (مدير عام المرصد الوطني للعمل بصندوق تنمية الموارد البشرية "هدف").

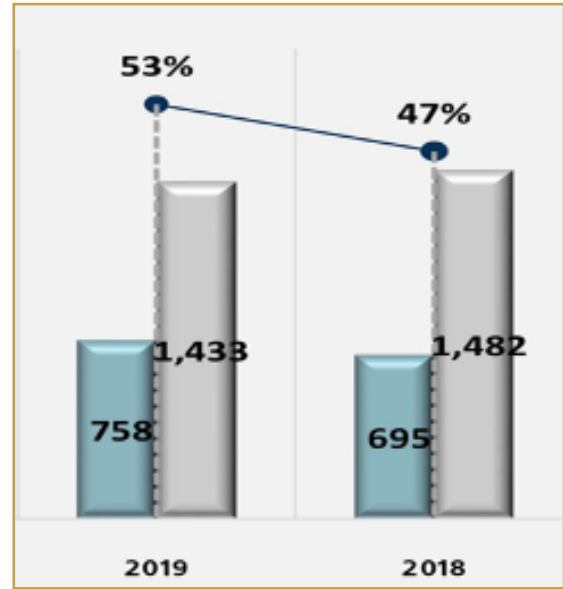
قدم سعاده عرضاً تفصيلياً عن وضع خريجي تخصص الاقتصاد من الجامعات السعودية ومن خلال تقديم بيانات فعلية والتي يمكننا تلخيصها في أربع نقاط رئيسية:

1. مقارنة نسبة المشتغلين من الخريجين في تخصص الاقتصاد لمرحلتي البكالوريوس والماجستير لعامي 2018 و2019 يظهر تحسن طفيف في نسبة المشتغلين من مجموع خريجي بكالوريوس الاقتصاد خلال الفترة وتحسن واضح في نفس النسبة لخريجي الماجستير..

الخريجين والمشتغلين من خريجي الماجستير



الخريجين والمشتغلين من خريجي البكالوريوس



2. وضع خريجي الاقتصاد بتخصصاتهم المختلفة بين فترة 2018 و2019 هي كما يلي:

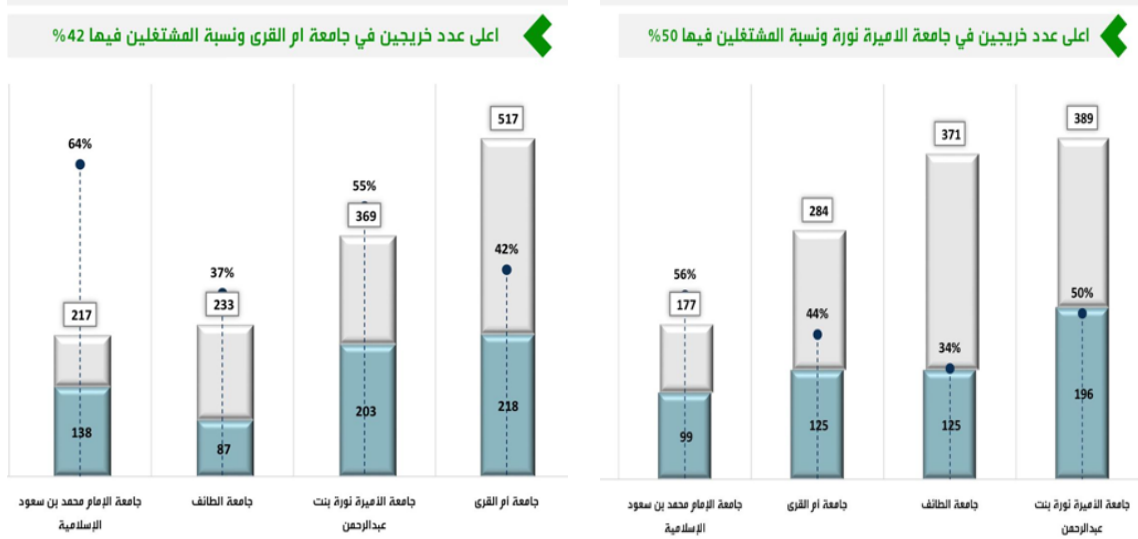
2019	2018	التخصص
37%	34%	اقتصاديات وإدارة المشروعات
60%	59%	الاقتصاد العام
90%	73%	* اقتصاد تطبيقي
73%	62%	اقتصاد إسلامي

* (تم التنويه اثناء الورشة الى أن تخصص اقتصاد تطبيقي قد يعني (أو على الأقل يشمل) خريجي تخصص "الاقتصاد الزراعي" الذي بدأت بعض أقسام الاقتصاد الزراعي باستخدامه في مسميات شهادات خريجها).

نسب التوظيف للتخصصات الدقيقة في الاقتصاد مستقرة تقريباً خلال الفترة 2018 و2019 حيث أنها 59% للاقتصاد العام و73% للاقتصاد الإسلامي، بينما هي منخفضة لتخصص اقتصاديات إدارة المشروعات عند 34%

و37% لهذين العاملين على التوالي

3. توظف الخريجين من تخصصات الاقتصاد حسب الجامعات في عامي 2018 و2019.



في عام 2018 بلغت اعلى نسبة عدد خريجين هي جامعة الاميرة نورة ونسبة المشتغلين منهم 50% بينما كانت أقل نسبة هي جامعة القصيم 22% (والجامعات الأخرى مثل جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبد العزيز والجامعة الإسلامية بالمدينة فكانت نسبها هي 60% و59% و62%، على التوالي)، ولكن كانت نسبة التشغيل الأعلى في هذا العام لخريجي الجامعة الإسلامية 62% يليها خريجي جامعة الملك سعود 60%.

أما في عام 2019 فقد بلغت اعلى نسبة عدد خريجين هي جامعة ام القرى ونسبة المشتغلين منها 42% بينما كانت اقل نسبة هي جامعة القصيم 25% (والجامعات الأخرى مثل جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبد العزيز والجامعة الإسلامية بالمدينة فكانت نسبها هي 68% و52% و73%، على التوالي)، ولكن كانت نسبة التشغيل الأعلى لخريجي الجامعة الإسلامية 73% يليها خريجي جامعة الملك سعود 68%.

4. يظهر من البيانات المتاحة من المرصد الوطني للعمل بصندوق تنمية الموارد البشرية لأعلى 15 مهنة توظف عليها الخريجين السعوديين من تخصصات الاقتصاد في القطاع الخاص هو بعدها عن تخصصهم الأساسي. حيث يتصدر قائمة هذه المهن مسميات ووظائف مثلًا ” كاتب اداري عام“ و”مندوب مبيعات“ و”موظف اداري“ و”كاتب ادخال بيانات“ و”مدير اداري“ ووظائف أخرى بعيدة جداً عن تخصص الاقتصاد.



مشاركة سعادة أ.د. أحمد بن عبيد (أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك سعود) يمكن تلخيص أبرز نقاطها في التالي:

1. تتركز البطالة في المملكة العربية السعودية بين الشباب، وخاصة أولئك الداخلين حديثاً إلى سوق العمل من خريجي وخريجات الجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية، إذ يتخطى معدل البطالة بينهم حاجز 60%، في حين أن معدل البطالة الإجمالي في الاقتصاد السعودي يتراوح بين 11% و12%.
2. أيضاً يتضح من بيانات المرصد الوطني (المقدمة هنا في الورشة) أن نسب التوظيف لخريجي وخريجات أقسام الاقتصاد تقارب مستويات التوظيف للتخصصات الأخرى الإدارية المشابهة، حيث تصل النسبة إلى 50% من إجمالي الخريجين والخريجات.
3. لذا لا ينبغي النظر إلى مشكلة البطالة بين خريجي وخريجات الاقتصاد بمعزل عن البطالة بين الشباب من خريجي التخصصات الأخرى.
4. كما لا ينبغي التركيز على أن مشكلة البطالة بين هؤلاء الخريجين والخريجات على أنها فقط بسبب نقص الوظائف المعروضة من قبل رجال الأعمال، حيث تشير الدراسات والاستطلاعات الميدانية إلى وجود تحديات أمام توظيف الخريجين على وجه العموم، تمثل العائق الرئيس أمام توظيفهم.
5. وتكمن هذه التحديات، في خصائص ومهارات هؤلاء الخريجين، على النحو التالي:
 - أ. وجود فجوة مهارية بين مخرجات التعليم، ومن بينها الجامعات، والمهارات المطلوبة للوظائف المعروضة لدى رجال الأعمال.
 - ب. وتتمثل الفجوة المهارية في نقص في المهارات الخفيفة "Soft Skills"، مثل أخلاقيات العمل ومهارات التواصل والقدرات التنظيمية، وقصور أيضاً في المهارات المهنية والمعارف العلمية.
 - ت. وجود قصور في المعلومات عن الخريجين التي توضح جاهزيتهم للعمل، لتسهيل عملية التوظيف من قبل رجال الأعمال.
6. وعلى ضوء ذلك، فإن مشكلة توظيف خريجي وخريجات الاقتصاد ليست معزولة عن مشكلات التوظيف في سوق العمل بشكل عام، وينبغي رسم الحلول لزيادة معدلات توظيفهم وفق هذا المنظور على النحو التالي:
 - أ. إعداد دراسة علمية أو استطلاع منهجي من قبل جمعية الاقتصاد السعودية وبمشاركة بعض أقسام الاقتصاد في الجامعات السعودية لمعرفة متطلبات رجال الأعمال التي تنقص خريجي وخريجات أقسام الاقتصاد.
 - ب. إعادة النظر في منهجيات أقسام الاقتصاد وتضمين عدد من المواد الدراسية للجوانب المهنية والمعرفية اللازمة للتوظيف من قبل رجال الأعمال.
 - ت. تنمية المهارات الخفيفة "Soft Skills" لدى خريجي أقسام الاقتصاد.
 - ث. إرشاد الطلاب والطالبات من السنة الأولى وفق قدراتهم، ومن ثم تحديد مستوى جاهزيتهم للعمل عند التخرج لتسهيل عملية توظيفهم.
 - ج. وتأسيس منصة تجمع معلومات الطلاب والطالبات "Alumni" من خريجي الاقتصاد التي توضح مهاراتهم وقدراتهم لرجال الأعمال لتسهيل وتسريع عملية توظيفهم.

مشاركة سعادة د. أنس الشعلان (المشرف على مركز الخريجين بجامعة الملك سعود ومستشار نائب وزير التعليم العالي لشؤون الخريجين) يمكن تلخيص أبرز نقاطها في التالي:

1. توسيع دائرة المناقشات والورش لتشمل خريجين وخريجات الاقتصاد من برنامج الابتعاث الخارجي لكي يمكن استيعابهم في سوق العمل والتوظيف في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال التعاون مع وزارة التعليم حيث لها صلة وثيقة بهؤلاء الخريجين وكذلك الذين لازالوا في مرحلة الابتعاث.
2. تنسيق العمل بين جمعية الاقتصاد السعودية باعتبارها مظلة للاقتصاديين في المملكة ووزارة التعليم من خلال إعداد ورشة قادمة لتكون على نطاق أوسع وقادرة على تبني توصيات أقوى بمشاركة الوزارة.
3. الاعلان للمرة الاولى عن إطلاق بوابة أو منصة (خلال عدة أشهر) هدفها جمع الخريجين من طالبي العمل مع مقدمي العمل مما يسهل على الخريجين الحصول والبحث عن وظائف مناسبة ويختصر الوقت للجميع.

مشاركة سعادة أ.د. عاصم عرب (رئيس شركة عاصم عرب للاستشارات المهنية)

1. من خلال خبرة طويلة في سوق العمل وفي مجال التدريب والتوظيف يمكن القول إنه يوجد تباين واضح في القدرات والمهارات بين خريجين وخريجات الاقتصاد من الجامعات في المملكة العربية السعودية.
2. وجود فجوة بين ما يتم تدريسه نظرياً لطلاب وطالبات الاقتصاد وما يتم ممارسته فعلاً في الواقع مع وجود حاجة لرفع مستوى المهارات خاصة في جانب التقارير الاقتصادية.
3. قد تكون بعض المواد التي تدرس في عدد من التخصصات قد فقدت أهميتها ويحتاج الى إعادة النظر في بعضها وتستبدل وتطور الى مواد أخرى تطبيقية وأكثر أهمية، مما يؤكد ضرورة إعادة النظر في بعض هذه المواد.
4. يوجد فعلً وظائف لخريجين وخريجات الاقتصاد وبمتربات متفاوتة حسب ما يطلبه رجال الاعمال ولكن حسب ما يتوفر لديهم من خريجين مؤهلين لهذه الوظائف.



مشاركة سعادة د. هند العفيصان (رئيسة قسم الاقتصاد بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن)

1. أهمية أن تتضمن المواد الدراسية تعزيز و تطوير المهارات الناعمة (soft skills) لدى الطلبة و ذلك لأهميتها في سوق العمل كمهارة العمل الجماعي، التواصل الفعال، القيادة، إدارة الوقت، حس المسؤولية، الاستماع الجيد و مهارة الإقناع، و التفكير الناقد.
2. أن استخدام اللغة السليمة في التحدث و الكتابة والاستماع الجيد وتقبل الرأي المخالف يترجم في امتلاك الطلبة لمهارات التواصل الفعّال.
3. لقسم الاقتصاد في جامعة الأميرة نورة تجربة رائدة و متميزة حيث يتم التركيز على تطوير المهارات الناعمة للطلّابات في كل مرحلة من مراحل البرنامج و بمستويات اتقان متدرجة حسب مستوى الطالبة الدراسي و ذلك عن طريق إدراجها من ضمن معايير التقييم لكل مقرر.
4. انضباط الطالبة في حضور جميع المحاضرات في وقتها المحدد و ارسال اعتذار مسبق عند الظروف القصوى و تسليم جميع التكاليف المطلوبة في وقتها يعكس مستوى الطالبة في مهارة إدارة الذات و إدارة الوقت و تحمل المسؤولية.
5. إن محاولة إيجاد حلول للمشاكل المختلفة و مقارنة البدائل المتوفرة و التفاوض و التكيف مع التغييرات المفاجئة هو من مهارات التفكير الناقد و التأقلم و المرونة و إدارة الأزمات.

مشاركة سعادة د. هاله القبلي

(ممثلة جمعية الاقتصاد السعودية في قسم الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز)

1. بالرغم من ظهور الحاجة الملحة لإعداد اقتصاديين قادرين على سد احتياجات المملكة من المؤهلات القادرة على تطبيق الأدوات الاقتصادية وتحليل السياسات المختلفة على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، إلا أنه مازالت بعض الجامعات غير ملبية لهذه الاحتياجات، وقد تكون الأسباب كثيرة ومتشعبة منها إدارية ومنها أكاديمية.
2. (2) الحديث عن تطوير أقسام الاقتصاد في الجامعات السعودية ليس وليد اللحظة، بل هو عبق الحديث في المجالس الأكاديمية والتي تناولت لسنوات عديدة كيفية تطوير المناهج ورفع مستواها لتصبح مواكبة لاحتياجات سوق العمل.
3. (3) من المعوقات الإدارية قد يظهر لنا عدم وجود حماسة من قبل إدارة بعض الجامعات لتبني وتطوير الأقسام التي قد لا تتناسب مخرجاتها مع سوق العمل نظرا لضعف مناهجها التعليمية، حيث أن عملية التطوير بالكامل تتعلق بمدى حماس رئيس القسم والذي يتغير بين فترة وأخرى.
4. (4) من المعوقات الأكاديمية قد لا يتفق أعضاء وعضوات القسم على رسالة المناهج المطورة فكل عضو أو عضوة يناشد بضرورة التركيز على تخصصه أو ميوله الأكاديمية، مما يعني أن الجهود مبعثرة وغير واضحة.
5. (5) أتمنى أن يتم إنشاء مجلس خاص معني بتطوير أقسام الاقتصاد في الجامعات السعودية الراغبة في المشاركة تحت مظلة جمعية الاقتصاد السعودية ووضع خطط عمل وإصدار تقارير إنجاز سنوية.



أبرز المداخلات في الورشة

- **سعادة أ.د. نورة اليوسف** عبرت عن استغرابها من عدم وجود وظيفة "محلل اقتصادي" أو "باحث اقتصادي" من ضمن الوظائف الحالية التي تم عرضها مشكوراً الدكتور محمد القحطاني (من المرصد الوطني للعمل بصندوق تنمية الموارد البشرية)، مما يؤكد ضرورة دراسة هذا الموضوع أكثر من عدة جوانب بما في ذلك دراسة مخرجات أقسام الاقتصاد وهيكلتها في الجامعات السعودية وتوافقها مع متطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية.
- **معالي أ.د. ماجد المنيف** نبه إلى أن أقسام الاقتصاد هي أقسام علمية ودورها يقتصر على الجانب الأكاديمي في الأساس ويمكنها تقديم جرعة من المعرفة النظرية والتطبيقات في مجالات معينة تكون مفيدة للطلبة. من ناحية ثانية يمكن أن تنسق أقسام الاقتصاد لتطوير المقررات التطبيقية بما يوافق سوق العمل وذلك باستحداث مواد معينة وبما يتسق مع دورها الأكاديمي واما التدريب وتطوير القدرات فهذا مجال آخر ليس من اختصاصها. طبعاً وجود برامج للتدريب التعاوني في المنهجيات التي تقدمها الأقسام قبل التخرج يساعد في تجهيز طلبتها للسوق الى حد ما ولكن من المعروف أنه في الواقع المهارات تكتسب من الممارسة الفعلية في سوق العمل ومن خلال التوظيف واستغلال الخريجين لمهارتهم وتطويرها. أخيراً، من الضروري عدم اتخاذ قرارات للأجل الطويل وفق بيانات عن بطالة الخريجين الانية.
- **معالي د. أحمد السالم** أشار الى أن هدف الطلبة من التعليم ليس فقط المعرفة ولكن أيضاً للحصول على عمل. كما ذكر معاليه أن رؤية المملكة 2030 نصت صراحة على ضرورة تطوير المناهج والمقررات التعليمية وتأهيل الأساتذة لمواكبة التعليم الجديد. والهدف من ذلك كله هو تزويد الخريجين بما في ذلك خريجي الاقتصاد بأهم المهارات التي يحتاجونها لكي يتمكنوا من تجاوز الصعوبات التي تواجههم بعد التخرج والدخول لسوق العمل. كما اقترح معاليه توسيع نطاق هذه الورشة لتشمل أكثر من حلقة لدراسة وضع خريجين الاقتصاد (وغيرهم) في سوق العمل ومحاولة الوصول الى حلول عملية تتعامل مع هذه القضية المهمة

مشاركات الخريجين والخريجات

ابتداءً تتقدم جمعية الاقتصاد السعودية بالشكر الجزيل للخريجين والخريجات من عدة جامعات سعودية شاركوا وحضروا وساهموا بإثراء النقاش في هذه الورشة الأولى وهم: مارييا خميس/ حنان البدران/ نجود الفتة/ أيمان المطرفي/ لولوه الشمالي/ أحمد الشيبب/ فهد العنزي/ فارس الغامدي.

فيما يلي ملخص لأبرز النقاط القيمة التي قدمها الخريجون والخريجات لهذه الورشة:

1. يواجه خريجو الاقتصاد معضلة أن المشروعات الصغيرة توظف خريجي تخصصات قريبة من الاقتصاد على أساس أن ما يمكن أن يقوم به خريج الاقتصاد يستطيع أن يقوم به خريجو هذه التخصصات.
2. أصحاب المعدل العالي من السنة التحضيرية أو من الثانوية لا يدخل تخصص الاقتصاد لان خياراته أكثر وفي المقابل يتم ادخال أصحاب المعدلات المنخفضة في تخصص الاقتصاد وأغلبهم قد يكون بدون رغبة أصلاً.
3. يوجد في بداية المرحلة الجامعية عدم إدراك لماهية تخصص وعلم الاقتصاد وأهميته من أغلب الطلبة بما في ذلك الطلاب الذين يتخصصون فيه خصوصاً بدون رغبة.
4. فائض المعروض من الخريجين أكبر من الفرص المتاحة خاصة في القطاع العام، وكذلك قلة وندرة فرص العمل التي تناسب خريجين الاقتصاد في القطاع الخاص. ومما يفاقم المشكلة أنه يتم أحياناً تعيين خريجين تخصصات أخرى على وظائف تعد رسمياً من وظائف تخصص الاقتصاد.
5. بعض الخريجين مهتمين في الاستمرار في مجال تخصصهم سواء كانوا يرغبون لإكمال دراساتهم العليا او العمل بشهادة البكالوريوس ولكن يحتاجون الى دورات تطويرية وربما يمكن أن تقوم الجمعية بتقديم دورات مكثفة لخريجين البكالوريوس بشكل خاص في وظائف يطلبها سوق العمل.
6. بعض الخريجين يحتاجون تسويق أنفسهم بشكل أفضل لدى جهات التوظيف، وضعف الاهتمام بكتابة سيرهم الذاتية وعرضها بشكل جذاب مثلاً من خلال الينكد ان وغيرها، إضافة الى ان بعضهم يحصر نفسه في العمل الحكومي رغم ان الفروقات مع القطاع الخاص بدأت تتلاشى وتطلبها ضرورة تطوير النفس ويكون الأداء تحت المراقبة.
7. يمكن أن تقوم الجامعات بدور أكبر بمساعدة الخريجين من خلال التعاون مع مثل الوزارات والهيئات العامة والخاصة وتفعيل برامج تدريب مهنية تنتهي بالتوظيف، ولكن لا ينبغي القاء اللوم فقط على الجامعات لأن هناك جهات أخرى لها علاقة.
8. عادة تطلب اللغة الإنجليزية كمتطلب للتوظيف وأيضاً يتم توظيف خريجي التخصصات الأخرى في المجالات الاقتصادية، ولذا فبعض الخريجين يكملون دراساتهم العليا لتأجيل مشكلة التوظيف.
9. اقتراح ان تكون جمعية الاقتصاد السعودية هي حلقة الوصل بين الطلاب وسوق العمل من خلال تنظيم ورش عمل للطلاب الاقتصاد وتعريفهم بسوق العمل ومتطلباته، وكذلك عقد لقاءات مع شخصيات اقتصادية ذات تجربة معروفة يتم استشارتهم في عدة مواضيع عملية وعلمية.
10. نشر وعي العمل التطوعي أثناء فترة الدراسة مما يساهم في رفع مستوى القدرة على الاندماج في سوق العمل، كما يقترح أن تقوم جمعية الاقتصاد السعودية باستحداث منصة للتطوع في الاعمال الاقتصادية.
11. يوجد قلة في الوظائف للاقتصاديين السعوديين لدى الشركات الاستشارية المتعاقدة مع مشاريع القطاع الحكومي مما يتطلب وضع آلية للتوظيفين تساعد في توظيف خريجي اقسام الاقتصاد بدلا من الأجانب في هذه الشركات.
12. إيجاد مسارات مهنية تساعدهم في العمل في وظائف كمحلل او باحث اقتصادي وذلك من خلال تقديم الشهادات المهنية والتطويرية للنمذجة واستخدام التطبيقات والبرامج المتخصصة من خلال دورات تدريبية على التطبيقات الحديثة.



التوصيات

1. مشكلة توظيف خريجي الاقتصاد هي متعددة الجوانب وتستحق عقد أكثر من ورشة عمل وتكون هذه الورشة هي بداية تشخيص هذه المشكلة.
2. وجود حاجة لدراسة المشكلة التي يواجهها خريجين وخريجات تخصص الاقتصاد وذلك بشكل علمي ومنهجي يشمل أطراف وجوانب متعددة لها دور في هذه الصعوبات.
3. يوجد اتفاق على أن الطلبة والطالبات من تخصص الاقتصاد وعدد من التخصصات الجامعية بحاجة للتهيئة لظروف سوق العمل بشكل أفضل.
4. مناقشة وطرح حلول جذرية لوضع خريجي الاقتصاد (وخريجي الجامعات السعودية بشكل عام) يتطلب أن يكون على مستوى عال وذلك بمشاركة من الوزارات والجهات ذات العلاقة المباشرة مثل وزارة التعليم ووزارة الموارد البشرية وغيرهما.

